الأمـم المتحـدة
S/PV.5767

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٧٦٧
الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تاشي – منسون	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	قطر	السيد الحتراب
	الكونغو	السيد بيابارو – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سوارز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

07-56076 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين للعام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): شهدت الفترة المنقضية منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة الحوار السياسي الإسرائيلي – الفلسطيني والانخراط الدبلوماسي الدولي في عملية السلام في الشرق الأوسط وقد بلغا أكثف مستوياهما على مدى سنوات. غير أنه كان هناك أيضا العديد من التطورات المقلقة في الميدان في الضفة الغربية وازداد تدهور الحالة بشكل خطير في غزة.

وأعربت المجموعة الرباعية عن دعمها القوي للمحادثات الثنائية بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس عندما اجتمعت في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر. كما تعهدت بدعم عقد اجتماع دولي بالغ الأهمية وموضوعي والعمل على نجاحه وتنفيذ نتائجه. وعقدت المجموعة الرباعية اجتماعا مع لجنة المتابعة التابعة لجامعة الدول العربية، حيث أكدت على الأهمية التي توليها لمبادرة السلام العربية، والانخراط الإقليمي في الجهد الجاري والهدف الأسمى المتمثل في إحلال سلام إقليمي شامل.

وواصل الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت اجتماعاهما، وعهدا إلى فريقيهما، بقيادة رئيس وزراء السلطة الفلسطينية السابق قريع والنائبة الحالية لرئيس الوزراء ووزيرة الخارجية ليفني، بتكثيف العمل على صياغة وثيقة إطارية للاجتماع الدولي. وقامت وزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس في منتصف تشرين الأول/أكتوبر بزيارة للمنطقة استغرقت عدة أيام للتشجيع على إحراز تقدم، ومن المتوقع أن تقوم بزيارة المنطقة مرتين على الأقل في الفترة القادمة. وسأحضر عما قريب اجتماعا لمبعوثي المجموعة الرباعية في إطار عملية مشاورات للتحضير للاجتماع الدولي.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، عقدت لجنة الاتصال المخصصة اجتماعا وأعربت عن دعمها لبرنامج الإصلاح الذي قدمه رئيس الوزراء فياض، فضلا عن دعمها لجهود ممثل المجموعة الرباعية بلير. وأيدت وضع ترتيب لتمويل الميزانية من جهات مانحة متعددة وعقد مؤتمر جامع للمانحين.

وتسرع السلطة الفلسطينية الخطى في وضع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التي تحدد أولوياها في ما يتعلق بدعم الميزانية والإصلاح والاستثمار للسنوات الثلاث القادمة. وهذه الخطة ستشكل الأساس لصفقة التمويل التي ستعرضها السلطة الفلسطينية على مؤتمر المانحين المزمع عقده في باريس في وقت ما بعد الاجتماع الدولي، ويشترك في رئاسته حكومتا فرنسا والنرويج وممثل المجموعة الرباعية.

وقد تمكنت حكومة السلطة الفلسطينية من دفع مرتبات موظفي القطاع العام، وتتوقع أن كل المتأخرات

ستسدد بحلول نهاية العام، غير أنه من المتوقع حدوث فجوة مالية كبيرة ي عام ٢٠٠٨، وسيتعين على الجهات المانحة تقديم دعم إضافي عاجل حتى لا ينقطع دفع المرتبات الذي يكتسي أهمية حاسمة مرة أخرى. كما حصلت الحكومة من إسرائيل على تراخيص لنحو ٣ ٤٠٠ من حالات لم شمل الأسر في الضفة الغربية – من إجمالي ٥٤ ٠٠٠ حالة بالانتظار. وأفرجت إسرائيل أيضا عن ٨٦ سجينا فلسطينيا آخر. ونأمل أن يتخذ عما قريب المزيد من إجراءات بناء الثقة.

وتواصل حكومة السلطة الفلسطينية جهودها لتعزيز القانون والنظام، غير أنها تواجه تحديات، بما في ذلك في خطتها لنشر ٥٠٠ من أفراد الأمن التابعين للسلطة الفلسطينية في نابلس. ونحث السلطة الفلسطينية على أن تبذل قصارى جهدها على الجبهة الأمنية وفقا للمرحلة ١ من خريطة الطريق. ونرحب بالخطوات الأولية التي تم اتخاذها في هذا الصدد ونشجع إسرائيل والسلطة الفلسطينية بقوة على تعزيز التعاون في مجالات الأمن وحرية الانتقال وإنعاش الاقتصاد، بتعاون وثيق مع ممثل المجموعة الرباعية.

ووفقا لحكومة إسرائيل، تم إزالة ٢٤ حاجز مروري ونقطة تفتيش واحدة في الضفة الغربية. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يرصد تنفيذ الاتفاق المعني بالتنقل والعبور، بأن العدد الإجمالي لمعوقات التنقل يبلغ حاليا ٥٦٢ حاجزا، مقابل ٥٦٣ حاجزا خلال فترة الإبلاغ السابقة.

وما زالت الأحوال الاجتماعية – الاقتصادية في الضفة الغربية تشكل مصدر قلق بالغ. وسيتضرر النشاط الاقتصادي والعمليات الإنسانية بصورة كبيرة من جراء قرار إسرائيل فرض المزيد من القيود على وصول سكان الضفة الغربية – بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة – إلى القدس الشرقية و ''منطقة التماس'' الواقعة بين الحاجز والخط الأخضر. وعلاوة على ذلك، فإن النية المعلنة لتخفيض عدد نقاط عبور البضائع من ١٢ إلى ستة، وفرض إجراءات ''التفريغ والشحن'' ونظم جمركية جديدة في حالة تنفيذها، ستزيد بصورة كبيرة من تكلفة نقل الإمدادات الإنسانية وقد تؤدي إلى عراقيل تشغيلية لا تطاق. وتنخرط الأمم المتحدة انخراطا نشطا مع حكومة إسرائيل سعيا إلى إعادة النظر في تلك الإجراءات، بالنظر إلى أثرها على العمليات الإنسانية الأساسية.

وقد استمر بناء الجدار العازل طوال الفترة المشمولة بالتقرير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤. واستمر النشاط الاستيطاني هذا الشهر، على الرغم من مطالبة المجموعة الرباعية بـ ''اتخاذ خطوات إضافية فورية للوفاء بالالتزامات السابقة، بما في ذلك بموجب خريطة الطريق''. ويشكل النشاط الاستيطاني انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة وينطوي على حكم مسبق على مسائل المركز النهائي ويقوض العملية السياسية. وهو أيضا عامل رئيسي في تحديد نطاق وطابع نظام الإغلاق ومسار الجدار العازل وما يتسبب فيه من مشاق للسكان الفلسطينيين. وينبغي اتخاذ إجراء عاجل بشأن تجميد الاستيطان الإسرائيلي وتفكيك المواقع الأمامية للمستوطنات في إطار جهد حقيقي لتسوية الصراع.

وتشكل موافقة قوات الدفاع الإسرائيلية هذا الشهر على أمر بمصادرة ما يقرب من ٣٠٠ فدان من الأرض الفلسطينية في القدس الشرقية وفيما حولها مسألة تدعو إلى شديد القلق. وستستخدم الأرض المصادَرة لإقامة شبكة طرق بديلة تربط بين شمال الضفة الغربية وجنوبها مع تجنب المرور بالقدس. ووردت إلى أعضاء المجموعة الرباعية شكوى قوية من منظمة التحرير الفلسطينية بشأن هذه المصادرة غير المقبولة للأرض، التي يخشى الفلسطينيون أنها ستزيد من تقويض التتاخم الإقليمي للدولة الفلسطينية المقبلة، وستُحدّ

على نحو أكبر من إمكانية وصول الفلسطينيين المحدودة جدا بالفعل إلى القدس.

وما زال الانقسام الداخلي بين الفلسطينيين قائما, وما برحت السلطة الفلسطينية تصر على أن تعدل حماس عن الإجراءات التي اتخذها في الأشهر الأخيرة، وأن تقبل ما اتخذه الرئيس من قرارات. وما فتئت حماس ترفض العودة إلى الوضع الذي كان قائما من قبل، بينما تؤكد أنها لا تعتزم إدامة إدارتها لغزة. وأوضحت حماس أيضا أنها تعارض مفاوضات الرئيس عباس مع رئيس الوزراء أولمرت والاجتماع الدولي في غياب توافق آراء فلسطيني داخلي.

وفي غزة، ما زالت حماس تصادر أسلحة وسيارات المجموعات والفصائل المتناحرة معها، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى صدامات عنيفة بين قوات حماس وقوات الفصائل أو المجموعات الأخرى. كما أنها عيّنت موظفين في مواقع أساسية من الجهاز الإداري، بالإضافة إلى أنها تفرض ضرائب على البضائع المهربة. وتقترن جهود حماس لفرض السيطرة العسكرية والإدارية على القطاع بمزاعم بانتهاكات لحقوق الإنسان. وثمة مزاعم بانتهاكات أيضا ضد قوات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وقتل أربعة فلسطينيين وجرح ٦٩ آخرين في حوادث عنف بين الفلسطينيين كان معظمها في غزة.

وأطلق المتشددون في غزة ٢٧ صاروخا و ٩٠ قذيفة هاون – بعضها على المعابر والبعض الآخر على مراكز السكان المدنيين الإسرائيليين. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ولأول مرة منذ ما يزيد على عام، أطلق صاروخ عادي من طراز غراد من غزة على مدينة نتيفوت. وأبلغت حكومة إسرائيل الأمم المتحدة بأن تهريب الأسلحة إلى غزة ما زال مستمرا. وتواصلت غارات قوات الدفاع الإسرائيلية وتوغلاتها في مدن الضفة الغربية، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية. وتزعم قوات الدفاع الإسرائيلية أنها أحبطت هجمات ضد إسرائيل في الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي حوادث العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين قُتل ٣١ فلسطينياً، من بينهم طفل، وجُرح ١٥٣ من بينهم ٢٦ طفلا، في حين قُتل إسرائيلي واحد وجُرح ستة آخرون. واحتجزت قوات الدفاع الإسرائيلية ٢٠٠ فلسطيني. وتوفي أحد السجناء الفلسطينيين الباقين في السجون الإسرائيلية ويقدر عددهم بأحد عشر ألفاً إثر إصابته بجراح عندما أخمد حراس السجن مشاغبات وقعت في ظروف غير واضحة حتى الآن. وقد أتمّ العريف غيلاد شاليط من قوات الدفاع الإسرائيلية شهره السابع عشر في الأسر في غزة.

وما برح الأمين العام يدين جميع أعمال الإرهاب، وكذلك كل الأعمال العسكرية التي تستهدف المدنيين أو تعرّضهم للخطر أو الأذى، نظرا للطابع غير المتناسب أو العشوائي لهذه الأعمال.

ويذكر أعضاء المجلس قرار إسرائيل في الشهر الماضي الذي يقضي باعتبار غزة منطقة معادية، ويفرض قيودا على مرور البضائع، ويخفض إمدادات الوقود والكهرباء، ويفرض قيودا جديدة على تنقل السكان إلى قطاع غزة ومنه. وأعرب الأمين العام عن عميق قلقه إزاء هذا القرار، وطالب إسرائيل بأن تعيد النظر فيه، وحذر من اتخاذ أي إجراءات لمعاقبة السكان.

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي ذكر أن إسرائيل ستأخذ في الاعتبار ”الجوانب الإنسانية والعزم على تجنب حدوث أزمة إنسانية“، ما زالت الحالة الإنسانية في غزة تتردى على نحو يثير الجزع. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، كان يدخل غزة يوميا ما يقرب من حمولة ١٠٠ شاحنة من السلع الإنسانية؛ في حين يبلغ هذا الرقم الآن قرابة الخمسين. وعلى عكس اتجاه كان سائدا من قبل،

ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٠ في المائة تقريبا في غضون شهرين، حتى مع زيادة مستويات الفقر. وفقد العديد من المؤسسات التجارية وعشرات الآلاف من العمال دخولهم مع الخسائر في المواد والأسواق بسبب حالات الإغلاق.

وفي تموز/يوليه، عبرت ٤٠ حالة طبية حرجة في المتوسط يوميا من إريتز إلى إسرائيل للعلاج الطبي الأساسي غير المتوفر في غزة؛ وفي الشهر الماضي بلغ المتوسط اليومي خمس حالات. وتفيد منظمة رصد حقوق الإنسان بوفاة ثلاثة مرضى على الأقل لم تصدر لهم تصاريح خروج منذ حزيران/يونيه، بينما فقد آخرون أذرعهم أو أرجلهم أو بصرهم بسبب جروح أو أمراض لم تعالَج. وتوقفت المستشفيات في غزة لفترة قصيرة عن إجراء العمليات الجراحية في الأيام الأخيرة نظرا لعدم توفر أكسيد النيتروز.

وما زال أكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني عالقين في مصر، غير قادرين على العبور إلى غزة بعد إغلاق رفح لمدة تزيد على أربعة أشهر. ولم يُسمح لما يزيد على ٧ ٠٠٠ فلسطيني من غزة يدرسون أو يعملون في الخارج بمغادرة القطاع. وستخضع التحويلات النقدية من المصارف في الضفة الغربية لقيود جديدة.

ونشعر بالقلق أيضا لأن صوفا، وهو أحد المعبرين اللذين ما زالا مفتوحين لمرور البضائع الإنسانية، من المقرر إغلاقه قرب نهاية هذا الشهر. ومنذ منتصف حزيران/يونيه، عبرت صوفا ٩٣٦ ٥ شاحنة، بالمقارنة بعدد ٦٥٤ ١ شاحنة عبرت عن طريق "كريم شالوم"، المعبر الذي سيظل مفتوحا، وعلى الرغم من رفع كفاءة معبر كريم شالوم، فليس من المحتمل أن تتوفر لموظفيه القدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص العدد اللازم من الشاحنات لتلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة.

ومن العسير تفهُّم كيف يمكن للشواغل الأمنية أن تبرر المعاناة الناجمة عن هذه الإجراءات. وأكرر نصيحة الأمين العام القوية بعدم معاقبة السكان المدنيين في قطاع غزة. ونكرر أيضا تأكيد قلق المجموعة الرباعية الشديد إزاء استمرار إغلاق غزة ومطالبتها باستمرار السماح بمرور المساعدة الطارئة والإنسانية بدون عائق، وتوفير الخدمات الأساسية.

وأنتقل الآن إلى الحالة في لبنان، الذي يمر الآن بعملية انتخابات رئاسية. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، حاول بري رئيس البرلمان عقد جلسة للبرلمان للتصويت على رئيس جديد. إلاّ أن الجلسة لم تنعقد لعدم توفر النصاب القانوني. وفي اليوم نفسه، وجّه بري رئيس البرلمان نداء لعقد جلسة للبرلمان للتصويت على الرئيس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. إلاّ أنه قرر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر تأجيل الجلسة المقررة إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ويمثل انتخاب رئيس جديد معْلَما هاما في إعادة تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، ووحدته، واستقلاله السياسي. ومن الأهمية الأساسية انتخاب الرئيس الجديد وفقا للإطار الزمني والإجراءات اللذين يحددهما الدستور، وبدون تدخل أجنبي.

وما زالت الحالة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان محفوفة بالمخاطر، مع حدوث اشتباكات مسلحة من حين إلى آخر بين الميليشيات الفلسطينية. ومؤخرا، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، جُرح شخصان في تبادل لإطلاق النار في أثناء الليل بين مؤيدين مسلحين لكل من فتح وحماس في مخيم ميه – ميه للاجئين بالقرب من صيدا. ويلزم على سبيل الاستعجال إجراء تحسينات ملموسة في الأحوال المعيشية داخل هذه المخيمات، نظرا لصلة ذلك الواضحة بحالة الأمن الأعم في لبنان. وأسرة الأمم المتحدة على استعداد للعمل مع شركائنا اللبنانيين والفلسطينيين لتحقيق هذا الهدف.

وفريق الأمم المتحدة القطري في لبنان يعكف بنشاط على دعم جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتنفيذ خطة عودة طارئة تمول عن طريق نداء عاجل جديد شارك في توجيهه رئيس الوزراء والبنك الدولي في اجتماع للمانحين عُقد في بيروت في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧, وأحث المانحين على مواصلة تقديم المساعدة المالية الحيوية الأهمية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة ولتعمير المخيم.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) عن قيام الطائرات الإسرائيلية والطائرات بدون طيارين بعدد ١٤٢ عملية تحليق فوق الأراضي اللبنانية. وحدثت هذه التحليقات على أساس يومي تقريبا. وكان بعضها على ارتفاع منخفض، وخرق حاجز الصوت في مناطق مأهولة بالسكان في جنوب لبنان. والتحليقات لا تشكل انتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن فحسب، بل إنها تقوّض أيضا موثوقية كل من اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية في نظر السكان المحليين وتنال من الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر، وبناء الثقة، وتحقيق استقرار الحالة في جنوب لبنان. وفي الوقت نفسه، ما زالت إسرائيل تذكر أنها تقوم بهذه الانتهاكات الجوية في مواجهة انتهاكات أخرى للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الانتهاكات لحظر الأسلحة.

وطلب إليّ الأمين العام أن أنقل إلى المجلس تأييده القوي للجهود الدبلوماسية المبذولة حاليا. وما زال الأمين العام ملتزما بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وتتوفر لها مقومات الاستمرار، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، وبتحقيق سلام شامل في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

ولبلوغ هذه الغاية، يأمل الأمين العام في عقد اجتماع دولي يتناول موضوع السلام الدائم، وتتحقق فيه مشاركة عربية واسعة النطاق، ويؤدي إلى نتائج تؤثر تأثيرا إيجابيا على حياة الإسرائيليين والفلسطينيين، ويفضي إلى عملية متابعة جادة.

لذا، فإنه يشجع الأطراف على أن تتحلى بالجرأة في التوصل إلى تفاهمات بشأن المسائل الجوهرية، وبشأن عملية واضحة بعد الاجتماع الدولي. وهو يدعو إلى أن تبذل هذه الأطراف جهودا ملحّة لبناء الثقة وتحسين الحالة الميدانية، باتخاذ المزيد من الخطوات وفقا لاتفاق التنقل والعبور، والمرحلة الأولى من خريطة الطريق. وينبغي لجميع الجهات الدولية الفاعلة ذات الصلة أن تساعد الأطراف على اتخاذ تلك الخطوات. وفشل هذه العملية سيكون انتكاسة كبرى ذات عواقب واسعة النطاق.

وما فتئ الأمين العام يشعر بقلق عميق بشأن رفاه السكان المدنيين في غزة، وهو يؤكد مجددا التزام منظومة الأمم المتحدة برمتها بأداء دورها لتلبية احتياجاتهم. ويأسف الأمين العام لاستمرار تقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويخشى أن تزداد صعوبة التغلب عليه كلما بقي بدون معالجة. ويأمل أن تقوم الأطراف المعنية والجهات الإقليمية والدولية الفاعلة بمعالجة الحالة في غزة بحكمة وتبصّر وشعور بالمسؤولية.

وأخيرا، أود أن أبلغ المجلس أن نائب المنسق الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم، كيفين كيندي، استقال من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في نهاية الشهر الماضي. وبالنيابة عن الأمين العام، أشكر السيد كيندي. على إسهامه المتميز في عمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وفي أعمال منظومة الأمم المتحدة برمتها في

الميدان، الذي جاء تتويجا لعمل مميز في قيادة جهود الأمم المتحدة في العديد من حالات الطوارئ المعقدة، ودعم تلك الجهود في مواقع قيادية رفيعة في المقر. إننا سنفتقده كثيرا, ونتمنى له كل التوفيق. والأمين العام يتحرك بسرعة لملء وظيفتي المنسق الخاص ونائبه. وهو سيضمن اتخاذ الترتيبات اللازمة لقيادة فريق الأمم المتحدة القطري في هذه الفترة الحرجة، ريثما تتم التعيينات طويلة الأجل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.